انحسار النظام الأبوي وانعكاساته على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

Regression of the patriarchal and her effect of the political participation of woman in Algeria

- الدكتور: فضيل إبراهيم مزاري،[1] أستاذ محاضر "أ"
- مؤسسة الانتماء: جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر
- الهاتف: 0778136043

الملخص:

تعالج هذه الدراسة العلاقة بين النظام الأبوي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، وهذا من خلال البحث في التغيرات التي حدثت في النظام الاجتماعي من خلال عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي منذ بناء الدولة الوطنية بصفة عامة ومنذ مطلع الألفية الثالثة بصفة خاصة، وكيف أثرت على النظام الأبوي ومن ثم كيف انعكست على تحرر المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، خاصة بعد القانون العضوي للانتخابات الصادر سنة 2012؛ فالنظام الاجتماعي كان يحدد بدقة المجال الذي تعيش فيه المرأة بصفتها امرأة، الا أنه بعد انتشار فلسفة الحداثة وما بعد الحداثة مع الانتشار الواسع لوسائل الاعلام والاتصال بمختلف أشكالها تأثر النظام الاجتماعي بدرجات متفاوتة، وأصبح وضع المرأة متغير بالنسبة للماضي في مجال التعليم والعمل والنشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى السياسي، لكن النظام الاجتماعي في الجزائر متفاوت الصلابة بين البدو والريف والحضر، وبين الحواضر المدنية وضواحي المدن، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين السلفيين والصوفيين؛ كما أنه من جهة أخرى طبيعة النظام السياسي الأبوي لديها كذلك تأثير في كيفية تحديد المجال التي تشارك فيه المرأة سياسياً ومدى تأثيرها على القرار السياسي ومشاركتها في العملية السياسية، وبالتالي تبقى المشاركة السياسية للمرأة محدودة في الاطار الذي رسمه لها الذكور السياسيين.

الكلمات المفتاحية: النظام الأبوي– النظام السياسي– التحديث الاجتماعي– المشاركة السياسية للمرأة

Abstract:

This article studies the relation between Parental system choired and political participation of women's in Algeria, thesis through recherché in the change in the social system thought the social and economic modernization since in institutionalization of state in general, and from third millennium in particular, and when is this reflection on political participation of women's in dynamic politics, particular after the law of election (couture) in 2012. The social system was determined the field (space) of women, but it has changed by values of modernization and port modernization philosophic by the education and the Medea, hence the change in state of woman in social mobilization an

[1]- العنوان الإلكتروني: f.mazari@ univ-chlef.dz

economic activity, this id effect in the social culture and give incentive in political participation of woman. But thesis participation change in different social classes (layers) and deferential in Algeria, the social system is change between city center and suburbs city and rural and the desert, and for religion between the Salafists and Sofia a Muslim brotherhood and in cultural between the secularists and not secularists. In the last the political or derpatrior chi effect in this particle in throat select the domain in which participation, and has power in the political decision, so the political participation of women specific in the space which determined by the political men.

***Keywords**: Parental system –Political Order- Social Modernization- Political Participation of Women's.*

مقدمة:

إذا كانت مسألة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات التي طالتها موجات التحديث الاجتماعي والثقافي تَطرح بقوة منذ مطلع الألفية الثالثة فإنه من الأجدر إعادة النظر في مدى صلابة واستمرار النظام الأبوي الذي يحدد السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي للمرأة وكذا المجال الذي ينبغي أن تعيش فيه والحدود التي يجب أن تلتزم بها في ظله، وهذا ليس على مستوى الأنساق الفرعية وحسب بل على مستوى النسق العام الذي ينبغي أن تعيش فيه المرأة التي لديها خصوصياتها الخاصة في هذا النظام، والذي على أساسه تُحدد وظائفها ضمن نمط خاص حيث تتميز جذرياً عن وظائف الرجل.

فرغم تأكيد المنظمات النسوية الدولية والوطنية ومختلف الهيئات الأممية على ضرورة تحرير المرأة ومنحها مواقع سياسية يمكن من خلالها أن تساهم في ترقية حقوق النساء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، إلا أن صلابة النظام الأبوي في المجتمعات المحافظة شكّل درع أساسي للتصدي لمطالب تحرير المرأة واخراجها من نسقها العام المحدد لها؛ وعليه فرغم المطالب اللامتناهية لهذه المنظمات منذ مطلع تسعينات القرن العشرين فلم تنجح في اختراق النظام الأبوي في المجتمعات المحافظة ومن ثم بقيت المرأة تعيش حالات متفاوتة من الحرية السياسية في هذه المجتمعات؛ وهذا رغم وجود قوانين تفتح المجال لترشح المرأة في الانتخابات على مختلف مستوياتها (محلية، اقليمية، برلمانية، ورئاسية) كما يمنحها حق التصويت والانخراط في الأحزاب السياسية والحركة الجمعية إلا أن النظام الأبوي بقي يفرض منطقه الخاص في الضبط الاجتماعي للمرأة والرقابة عليها.

ولكن مع مطلع الالفية الثالثة ومع زيادة فرص التعليم للمرأة والانتشار الواسع للوسائل الاعلام بمختلف أشكالها، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي وما صا حبها من تغير على المستوى القيمي أصبح الوضع مختلفاً للمرأة ضمن النظام الأبوي؛ فإذا كان هذا النظام قد صمد في وجه القوانين والدعوات المتعددة للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية فإنه يبقى في حالة اختبار حقيقيفي التصدي للسياق الاجتماعي والثقافي الذي فرضته فلسفة ما بعد الحداثة بقيمها ووسائلها المختلفة.

والأمر نفسه بالنسبة الى الجزائر التي شهدت منذ سنة 2012، نظاماً قانونياً أكثر انفتاحاً على المرأة، حيث لا يشجع المرأة على المشاركة السياسية وحسب، بل الأكثر من ذلك يمنحها حصة خاصة في كل قائمة انتخابية، بما يوفر لها فرص الدخول إلى المجالس المنتخبة محلياً ومركزياً، ولقد تزامن هذا مع حركة تغيير واسعة في النظام الاجتماعي والثقافي الجزائري.

ومن هنا يمكن طرح **الإشكالية** التالية:

- **إلى أي مدى أثرالتغيير الاجتماعي على النظام الأبوي وساهم في رفع مننسبة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟**

- وعليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية: ما هي طبيعة النظام الأبوي في الجزائر؟ وما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟ وما هي التحديات وآفاق المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟

وحتى يمكن الاجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن الانطلاق من **الفرضية** التالية:

- **الانتشار اللامحدود للتعليم ووسائل الإعلام والاتصال أدى إلى انحسار النظام الأبوي وتغير النظام الاجتماعي وارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة.**

تتجلى أهمية الدراسة في تقديم تحليل علمي للتحولات البنيوية في النظام الاجتماعي الجزائري، وكيف ساهم في الرفع من نسبة المشاركة السياسية. وتهدف الدراسة للوصول الى تحليل النظام الاجتماعي في الجزائر والأسس التي يقوم عليها، وكذا الى تحليل المنطلقات السوسيو- ثقافية للمختلف البى الاجتماعية في الجزائر، وكما يسعى الى التحليل السياسي للقوانين الانتخابات التي عرفتها الجزائر، ومدى انفتاحها على المشاكة السياسية للمرأة.

1- انحسار النظام الأبوي والسياق السوسيو ثقافي ومقولة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

تؤكد الدراسات السوسيولوجية أن النظام الاجتماعي في الجزائر يخضع شأنه شأن المجتمعات العربية الى النظام الأبوي، هذا النظام الذي يكرس هيمنة الذكر الكبير (الجد أو الأب أو الأخ الأكبر) بصفته المسؤول الأساسي عن الأسرة الممتدةالتي تشكل النواة الأساسية والصلبة للمجتمع المحافظ؛* حيث يتم فيه تحديد الوظائف الأساسية للرجل من جهة والتي تتمثل في مسؤولية الفرد تجاه العائلة والأقرباء، كما يتم من جهة أخرى تحديد وظائف المرأة في عملية الانجاب وتربية الأولاد والخدمة المنزلية؛ وفي ظل هذا النظام يحظى الفرد الذكر خصوصاً إذا

* ارتأى البحث أن يستخدم مصطلح محافظ بدل تقليدي، لكون الخطاب الشفوي الشعبي لمصطلح تقليدي اصبح يشير إلى القديم وغير المجدي ولا يتساير مع روح العصر، أما مصطلح المحافظ فهو يشير إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية والاجتماعية كرأسمال رمزي رغم التغيرات الهائلة التي تحدث في المجتمع.

كان البكر بمكانة أساسية في العائلة، فهو رمز العلاقة الزوجية بين المرأة والرجل من جهة، كما أنه عامل اضافي من جهة ثانية، وكذا هو الذي يتولى مسؤولية الأسرة بعد وفاة والده أو عجزه من جهة ثالثة، وبالمقابل لا يتم اعطاء تلك الأهمية للبنت في مثل هذه العائلات، بل الأكثر من ذلك تعيش تحت القهر والحرمان والهيمنة الابوية التي تشكل سلطة رمزية قوية يسيطر بموجبها الذكر الأكبر على من دونه سناً، وفي ظل هذا النظام تنشأ البنت وتكبر على أداء مجموعة من الوظائف التي تربت عليها في الأسرة الممتدة، وهذا هو مستقبلها تجاه زوجها وعائلته؛ ومن ثم تعيش الحرمان من العديد من الحقوق كالمشاركة في اعالة الاسرة، أو الخروج الى العمل أو النشاطات السياسية وغيرها.

فالنظام الأبوي حسب المفكر العربي **هشام شرابي** هو النسق العام الذي يحدد سلوكيات الأفراد كذكور أو اناث، ففي ظله يتم تنشئة الأفراد على قيم معينة يتوارثها جيل بعد جيل في اطار الاسرة الممتدة؛ فبالنسبة لشرابي إن العائلة كمؤسسة تتمثل وظيفتها في انتاج الاطفال، فالأم لا تتوثق رابطة زواجها إلا بعد أن تنجب الطفل البكر، فهو روحها وحبيب قلبها، وهو رمزها وعلَمها للرابطة الزواجية، ويبقى هذا البكر هو الأهم في حياتها مهما أنجبت من أطفال بعده، فيبقى عالم أمه الوحيد ودليل قيمتها كامرأة؛ أما الأب فهو الآخر يعتبر إنجاب الاطفال علامة على رجولته، وبالتالي تتحول وظيفة الانجاب إلى وظيفة تبريرية للزوجين؛ أما طريقة نشوء الاطفال داخل العائلة، يندرج تحت خطين، الأول عاطفي تمثله الأم، ويكون الأولاد أكثر قرباً منها، أما الثاني، فهو استبدادي قاهر يمثله الأب، وضمن هذين الخطين تتكون البنت لأداء الواجب المستقبلي والطاعة الزوجية والخدمة والإنجاب مستقبلاً.[1]

ويبين شرابي في دراسته الثانية عن النظام الأبوي المستحدث أن المجتمع العربي ورغم الاختراق الأوروبي له مع نهاية القرن التاسع عشر، وكذا اختراق الرأسمالية لبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الا أنه استطاع أن يتكيف معها ويظهر في حلة جديدة مستحدثة، لا هو قديم بالمعنى التقليدي للنظام الأبوي ولا هو حديث بالمعنى الحداثي للمجتمعات الأوروبية، بل أنتج مجتمع هجين يحافظ على السيطرة الأبوية في العمق الاجتماعي، فالتحديث المادي الذي جرى منذ عصر النهضة العربية وعلى الرغم من أنه أول دلائل التغيير الاجتماعي، الا أنه عمل على إعادة تشكيل النظام الأبوي وعلاقاته ثم تنظيمها وتعزيزها، وهذا بمنحها أشكالاً ومظاهر عصرية،[2] ويظهر كل هذا في ذهنية الأفراد، وعليه فمهما كانت المظاهر الخارجية – مادية، قانونية، جمالية — للعائلة الأبوية المستحدثة المعاصرة ومجتمعها «حديثة» فإن بناها الداخلية تبقى متجذرة في القيم الأبوية وعلاقات القربى والعشيرة والطائفة والجماعات العرقية؛ والمحصلة إذن فريدة في بنيتها المزدوجة: الحديث والأبوي متعايشان في إطار وحدة متناقضة.[3]

---

[1]– هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط3، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984، ص 35.

[2]– هشام شرابي، **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط4، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1999، ص 31.

[3]– المرجع نفسه، ص 36.

ولكن هذه النزعة الأبوية رغم أنها تتغطى بلباس الحداثة أصبحت محل انتقاد كبير من طرف المنظمات النسوية والهيئات الأممية، وحتى التجربة الأوربية في هذا المجال تبين أن توجه زعيم المدرسة الوظيفية تالكوت بارسونز *T. Parsons* الذي يرى أن العمل بين الجنسين ينبغي أن يقسم على أُسس بيولوجية، بما يساعد استقرار العائلات وتحقيق التضامن العائلي، وهذا من خلال أداء الأمهات لأدوار تعبيرية يوفرن فيها العناية والأمن للأطفال ويقدّمن لهم الدّعم العاطفي، أما الرجال من ناحية أخرى فإن عليهم أن يؤدوا أدواراً مساعدة أي يزودوا العائلة بمصدر الرزق والمعيشة، فإن هذا المنظور تعرض الى هجوم عنيف من أنصار المدرسة النسوية، حيث يرين أن مثل هذه الآراء تمثل تكريساً لإخضاع المرأة وإلزامها البيت، كما أنه لا أساس للاعتقاد بأن قيام المرأة بهذا الدور "التعبيري" سيؤدي بسهولة الوصول الى التماسك العائلي، لأن مثل هذه الآراء إنما يجري ترويجها وإشاعتها لمصلحة الرجال.[1]

ومن هنا يذهب بيار بورديو *P. Bourdieu* إلى أنه بعد العمل النقدي الضخم للحركة النسوية، بدأ التغيير الكبير بزوال الهيمنة الذكورية، حيث أصبحت البديهيات موضع شك مع التحولات العميقة التي عرفها الوضع النسوي، خاصة في أكثر الفئات الاجتماعية حظوة: وهي على سبيل المثال، ازدياد بلوغ التعليم الثانوي والعالي، والعمل المأجور، وتوسعهما لتبلغ الدائرة العمومية، وهي كذلك أخذ مسافة أمام المهام المنزلية، وإزاء وظائف الانسال (المرتبطة بالتقدم وبالاستعمال المعمم لتقنيات منع الحمل، وتقليص حجم العائلات) لا سيما مع تأخر سن الزواج والانجاب، وتقصير الانقطاع عن النشاط المهني حين ولادة الطفل وأيضاً ارتفاع نسب الطلاق وانخفاض نسب الزواج.[2] وعليه فحرية المرأة في اوروبا جاءت نتيجة تفاعل تغيرات بنيوية في المجتمع نتيجة التحديث الاجتماعي مع النضال السياسي للحركة النسوية؛ وهذا محل اختبار مع وضع المرأة في الجزائر.

إذن فبالنسبة لشرابي أن المجتمع العربي والتي تعتبر الجزائر واحدة منه لم يرق بعد الى الحداثة بعد بمفهومها الغربي، فبالنسبة اليه رغم مجهودات التعليم والتغير الثقافي وحتى مظاهر التصنيع وخروج المرأة للعمل الا أن السيطرة الأبوية لا زالت قائمة في صلب النظام الاجتماعي، وهذا رغم تراجع حدتها مع التغيرات التي طرأت على المجتمع. ولكن بالمقابل فالقراءة الواقعية للمجتمع الجزائري خاصة في المدن الكبيرة تبين أن هناك انحسار كبير للسيطرة الأبوية على المرأة الجزائرية، ولم تتوقف مشاركتها في المجال العلمي والوظيفي والمهني وحسب، بل تجاوزتها الى المجال السياسي، وهذا سواء من خلال مشاركتها في المناصب الوظيفية العليا في الجهاز البيروقراطي (والي، أمين عام، مفتش عام، مدير...الخ) أو توليها مناصب سياسية على مستوى الوزارة، وكذا اكتساحها للبرلمان بقوة منذ سنة 2012، ومن هنا تبقى مقولة السيطرة الأبوية على المرأة في المجتمع الجزائري محل اختبار.

إن دراسات هشام شرابي تقدم التشخيص الدقيق للنظام الأبوي في المجتمع العربي، حيث يبين موقع المرأة فيه؛ إلا أن الواقع السوسيولوجي للأسرة العربية بصفة عامة والاسرة الجزائرية بصفة خاصة دخلت عليها عدة تغيرات، خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، فالمرأة الجزائرية تلقت قدراً واسعاً من التعليم والتكوين في مختلف الأطوار

---

[1] – نقلاً عن: أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ط4، تر: فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص، ص 192 – 193.

[2] – بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، تر: سلمان قعفراني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص، ص 134 – 135.

وفي مختلف المجالات، كما أنها اقتحمت أبواب الجامعة بقوة فائقة، بل الأكثر من ذلك تم في السنوات الأخيرة تأنيث الجامعة *La Féminisation de l'Université*، كما أن المرأة الجزائرية اقتحمت عالم الشغل في مختلف المناصب الادارية على المستوى المحلي وعلى المستوى المركزي، وكذا تجاوزت في ذلك مناصب السكريتارية الى مناصب قيادية عليا، وهذا كله يسمح لها بتحسين أحوالها المادية واحتلال موقع اجتماعي أرقى، كما ان الانفتاح الواسع لعالم الاعلام والاتصال بأشكاله المختلفة أدخل تغيرات هيكلية في بنية الأسرة الجزائرية ومنح حرية أكبر للمرأة؛ وعليه يمكن القول أن السيطرة الأبوية في الأسرة الجزائرية على المرأة تلاشت بقدر هائل، وأصبحت المرأة تتمتع بقدر واسع من الحرية في مختلف المجالات، وهذا الذي عبر عليه البحث بانحسار النظام الأبوي في الجزائر والذي انعكس ايجابياً من ناحية الحريات على المرأة.

ولكن بالمقابل وحتى لا نقع في التعميم السطحي، فينبغي التأكيد على أن هذا الانحسار والتلاشي للسيطرة الأبوية لم يشمل كل الجغرافيا الجزائرية وجميع الأسر داخل الوطن؛ فالسوسيولوجيا الجزائرية تؤكد على أن المجتمع الجزائري لا يزال لديه خصوصياته السوسيو ثقافية الخاصة، والتي تتأثر (ايجاباً أو سلباً) بموجبها فرص المشاركة السياسية للمرأة، والتي يمكن أن نبينها فيا يلي:

- **متغير البدو، الريف والمدينة:** تصل نسبة السكان الريفيين في الجزائر الى أكثر من35% من مجموع السكان، وهي نسبة هائلة تؤثر بقوة على تمكين المرأة من حيث التعليم، التكوين، التوظيف، والحريات الشخصية، وكذا استعمالها لوسائل الاعلام والاتصال الحديثة، وهذه كلها مؤشرات تؤثر مباشرة على فرص المشاركة السياسية للمرأة؛ وهذا لا يعود الى عدم وجود فرص قانونية تحرم المرأة الريفية من المشاركة في الحياة السياسية، بل لأن النظام الأبوي لا يزال قائما بقوة في المناطق الريفية، فكلما ازدادت المنطقة تريفاً كلما ازداد النظام الأبوي صلابة، وهذا رغم فرص التعليم المتاحة لسكان الريف في الجزائر. إذن فمقولة انحسار النظام الأبوي وتراجع قبضته على حياة المرأة في الوقت المعاصر تبقى نسبية، وهي منتشرة في المدينة أكثر منها في الريف، وحتى المدينة الجزائرية فإذا أخضعناها للاختبار السوسيولوجي يعتبر عدد كبير من سكانها ريفيين، وهذا من خلال المقاربة السلوكية التي تحدد ترابط العائلات الممتدة في ضواحي المدن، وكذا تحليل نمط العلاقة بين أفراد الأسرة، خصوصاً تلك الأسر الكبيرة التي نزحت مع حالة اللاأمن في تسعينيات القرن الماضي، والتي لا زالت تعيش المرأة فيها ضمن النظام الأبوي المخفف، حيث يسمح لها بالتعليم الجامعي والتوظيف الا أنه بالمقابل تحرم من المشاركة في الترشح للانتخابات بمختلف أشكالها، وكذا الانضمام الى الاحزاب السياسية والانتقال من مكان الى مكان لإجراء الحوارات والنقاشات حول مختلف البرامج السياسية، هذا على مستوى الريف؛ فأما على مستوى البدو الذي يميز سكان الصحراء الجزائرية الكبرى والذين يتمثل نشاطهم الاقتصادي برعي الأغنامالذي بدوره يتطلب الانتقال الموسمي من مكان الى مكان آخر، فالمرأة لا تتوفر على ادنى فرص التعليم والتمكين، وعليه لا يمكن الحديث على الاطلاق على الحقوق

السياسية التي يمكن تصنيفها ضمن الموجة الثانية للحركة النسوية.[1] وعليه يمكن القول أنه رغم حركة التمدن الواسعة التي شهدتها الجزائر مؤخراً، ورغم فرص التعليم الجامعي التي منحت للمرأة الجزائرية، وكذا رغم ترسانة القوانين التي تتيح للمرأة الجزائرية المشاركة في الحياة السياسية، ورغم التحرر التي عرفته المرأة في بناء حياتها الشخصية الا أن مقولة المشاركة السياسية للمرأة تبقى مقيدة بعدة اعتبارات سوسيو- ثقافية، متجذرة في النظام الاجتماعي الجزائري بصفة عامة، وفي شخصية الفرد الجزائري بصفة خاصة؛ والنظام الأبوي اذا كان قد تصدع وتلاشى جزئياً في المدن الكبرى فإنه لا يزال قائماً بقوة على مستوى الريف، وعلى مستوى ضواحي المدن. وكان المشرع الجزائري قد أخذ خصوصية البلديات الريفية عندما لم يشترط في القوائم الانتخابية توفر حصة (كوطة) النساء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة،[2] ولكن الواقع يؤكد أن كل الأحزاب الجزائرية تعاني في الحصول على العدد المطلوب من النساء في القوائم الانتخابية.

- **متغير الخصوصية الثقافية:** تتميز كل المجتمعات بخصوصيتها الثقافية التي ترسم معالم القيم التي تحكم وتوجه سلوك أفرادها، كما أنه هناك قيم كلية يشترك فيها كل أفراد مجتمع الدولة، وهناك قيم فرعية تُميز تكوينات وتيارات اجتماعية بذاتها؛ والأمر نفسه بالنسبة الى المجتمع الجزائري الذي لديه قيم كليةمشتركة تحكمه، وتنبع بذاتها من التراث الصوفي الاسلامي الذي يعطي مكانة خاصة للمرأة بصفتها رمزاً للأمومة والعفة والحضانة، والتي لا يمكن اكتمال المجتمع الا بوجودها واستمرار دورها المحوري فيه، واذا كان التراث الصوفي لا يمنع ولا يحد من تعليم المرأة،[3] الا أنه بالمقابل يتحفظ على مشاركتها في الحياة السياسية، ويعتبره أمر دوني يقلل من رمزية المرأة ومكانتها الخاصة في المجتمع؛هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي هناك تيارات اجتماعية لها خصوصيتها الثقافية التي تحدد موقع المرأة في المجتمع من جهة، وكذا سلوكها من جهة أخرى،ومن أهمها نجد التيار الفرنكفوني – الحداثي المتركز في المدن الكبيرة والذي ينتمي بدوره الى الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية بما تتيح له ظروفه المادية ومستواه العلمي وقيمه الثقافية التحررية بفتح المجال واسعاً للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية، وبالتالي فهذا التيار هو الذي تحتل فيه المرأة المناصب الوظيفية العليا، ومن ثم تتمكن من الولوج الى الحياة السياسية والمشاركة في انشاء الأحزاب، واحتلال مواقع قيادية فيه، وكذا المشاركة في تشكيل الجمعيات، وكذا الترشح للانتخابات البرلمانية والمحلية، ومن ثم تقلد المناصب الوزارية، وعليه فهذا التيار هو الذي يرفع من نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

---

[1]- التوصيف منقول عن كيث ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، تر: حيدر حاج اسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 304.

[2]- راجع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر، العدد الأول، قانون عضوي رقم 12 – 03، مؤرخ في 12 يناير 2012، **يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة**، المادة 02.

[3]- مثلاً يبين عثمان دانفوديو، في مخطوطه:**تنبيه الاخوان على جواز اتخاذ المجلس من أجل تعليم النسوان**، **علم فروض الاعيان من دين الله الرحمان** ، على أنه ينبغي للمرأة أن تتعلم، وتخرج للتعلم، وهذا امر ضروري لتنشئتها دينياً.

كما أن التيار الفرنكفوني يشكل نموذج تحرري للطبقة البرجوازية التي تريد أن تقلد سلوكياته وترقى إلى قيمه الثقافية، وهذا ليس على مستوى الثقافية الاستهلاكية بل فيما يتعلق بالتعليم والتنشئة والمشاركة في الحياة السياسية، فهذه الطبقة رغم أن سلوكيتها مشتتة ولا يوجد ناظم يحكمها بل تعيش على التقليد الا أنها لا تقيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بل تدعمها مالياً، وتساعدها في تشكيل تحالفات سياسية في الانتخابات لتضمن الوصول الى المجالس المنتخبة، خصوصاً البرلمان وهذا لتضمن استمرار مصالحها.

إلا أنه بالمقابل نجد طبقة التجار والحرفيين وهي متمركزة في المدن الصغيرة والكبيرة والتي دائماً تريد أن تحتفظ لنفسها بخصوصيتها الثقافية المحافظة والتي تعتبر المشاركة في الحياة السياسية ليست من قيمها لا بالنسبة للذكور ولا بالنسبة للإناث، وهذه الطبقة واسعة في الجزائر وتريد أن تساير التحولات القيمية في المجتمع بمنح فرص التعليم للمرأة الا أنها دائماً تبقى محافظة بقدر من قيمها العائلية التي ترى في الحياة السياسية على أنها أمر دوني ونفعي ولا يرقى بالسلوك الفردي الى مراتب أسمى، وما يميز هذه الطوائف أنها متلاحمة ومترابطة ضمن أُسر ممتدة على مستوى المدن والأرياف، وهي مترابطة مع بعضها البعض ضمن علاقات المصاهرة وعلاقات القربى والتبادلات المالية، وبالتالي فهي تشكل طبقة واسعة تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- **المتغير الديني:** يعتبر الدين ناظم قوي في تحديد وتوجيه السلوك الفردي، باعتبار أن السلوك هو حركة تضبطها قيم معينة، وهذه القيم تنبع وتتشكل أساساً على ضوء الضوابط الدينية. ونظراً لكون نسبية 98%من المجتمع الجزائري تتدين بالدين الاسلامي الذي لديه رؤية خاصة للحياة السياسية وطريقة ادارتها ومن يسوس الحياة العامة، فهو بدوره يقلل من فرص المشاركة السياسية للمرأة. ولكن رغم ارتفاع نسبة المتدينين في الجزائر الا أن هذا لا يشكل مانع قوي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فكثير من العائلات المتدينة تسمح لنسائها بالمشاركة السياسية ضمن مستويات متعددة، وهذا على مستوى البرلمان، وعلى مستوى المجالس المحلية، كما تفتح لها المجال واسعاً للمشاركة الانتخابية (التصويت). وعليه يمكن القول أن الدين بشكل عام لا يشكل مانعاً حاسماً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث يوجد مثلاً التيار الإخواني التي تجسده الأحزاب الدينية مثل حركة مجتمع السلم، وحركة الإصلاح وكذا حركة النهضة والتي يصفها ***Jilles Kepel*** بالبرجوازية التقية، [1] فهي تشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في جميع المستويات وبمختلف الأشكال. إلا أنه بالمقابل يوجد تيارات دينية تمنع وبقوة مشاركة المرأة في هذا المجال، ومنها التيار السلفي – الوهابي، والتيار الإباضي حيث يجسدان النموذج الخالص للنظام الأبوي الذي يحدّ من حريات المرأة لا في المجال السياسي وحسب، بل في جميع مجالات الحياة العامة، واذا كان التيار الإباضي محصور في رقعة جغرافية معينة،

[1] – التوصيف منقول عن محمد حشماوي، **التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 – 2002**، السياسة في ميزان الفكر النقدي، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 20/19، خريف /شتاء 2004، ص 14.

ويشكل نسبة محدودة، الا أن التيار السلفي يتوزع على كامل جغرافيا الوطن وهو في تزايد باستمرار مذهل وهو منظم ضمن شبكة تواصلية محكمة عبر الوطن وله مشايخه الذين يعطونه الأوامر والتوجيهات ويغرسون له القيم، وهؤلاء المشايخ موجودين داخل الوطن وخارجه، فالتيار السلفي لا يتقيد بالجغرافيا، بل يتقيد بالطابع الديني – المذهبي؛ وعليه فهذا التيار يحد بقوة من ارتفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة، بل الأكثر من ذلك يملي على الآخرين تصوراته ويعمل على الترويج للدعاية على حرمة تولية المرأة للمناصب السياسية القيادية وبالتالي يؤثر مباشرة على الشرائح الاجتماعية ذوي مستوى التعليم المحدود.

كما أن شيوخ الزوايا في الشمال الجزائري أو أولئك الذين نالوا صفة المرابطين، *كذلك لا يسمحون للمرأة بالمشاركة السياسية، أما في الجنوب الجزائري الذي يتميز فيه السكان بالتمسك بالتراث الصوفي فكذلك فرص المشاركة السياسية للمرأة تبقى محدودة، وهذا نظرا للقيم الصوفية التي تحدد دور المرأة في المجتمع وكذا رمزيتها فيه. وبشكل عام يمكن القول أن المتغير الديني يشجعأحياناً (الاخوان المسلمين) ويتحفظ أحياناً (التيار الصوفي) ويمنع أحياناً أخرى (التيار الإباضي والتيار السلفي) على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبالتالي يمكن القول أن الدين عامل مؤثر في ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

- **متغير مستوى التعليم**:يمثل مستوى التعليم المد خل الرئيسي للتغير القيمي، نظراً للدور البارز الذي يقوم به على مستوى التنشئة الاجتماعية *La Socialisation*، وعليه يمكن القول أنه كلما ارتفع مستوى التعليم ازدادت فرص المشاركة السياسية للمرأة؛ فتعليم المرأة يفتح لها الباب لاستعمال وسائل الاتصال الحديثة، ومن هنا تتغير قيمها، وتعمل على تخطي القيود المفروضة أمامها من طرف النظام الأبوي بمختلف أشكاله، كما أن المرأة المتعلمة تبقى دائماً تكافح من أجل الحصول على قدر هائل من الحريات التي تعيش بها حياتها الخاصة من دون قيود ذكورية، وهذا ما عملت عليه الحركة النسوية في الدول الأوروبية والامريكية منذ ذيوع فلسفة الحداثة الى غاية اليوم، حيث تعمل على تفكيك القيود التي ترسم مجال المرأة وتضع الاختلاف بينها وبين الرجل، وتكافح في حالات أخرى لا من أجل الحصول على نفس الحقوق مع الرجال وحسب، بل الأكثر من ذلك للحصول على حقوق أكثر نظراً للخصوصيات التي تميز المرأة كنوع اجتماعي خاص؛[1]هذا بشكل عام. أما بالنسبة للجزائر و نظراً للجهود المبذولة طيلة مسار بناء الدولة الوطنية لتعليم المرأة، حتى أصبحت تحتل مكانة هامة في مستوى التعليم الجامعي بما يمكنها من الحصول على مناصب وظيفية تُحسن بها حياتها المادية

*المرابطين هم الذين جسدوا تاريخياً وظيفة التعليم الديني في المغرب العربي، وبالتالي نالوا صفة الاشراف، ومنهم من يربط نسبه بنسب الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا الأساس يريدون أن يرتفعوا بسلوكياتهم على سلوكيات العامة من المواطنين، الى حد عدم تزويج بناتهم من غير المرابطين، ورغم تلاشي هذا السلوك مؤخراً، الا أنه يبقى موجود في أماكن معينة وله قيم خاصة تحكم سلوكه.

[1]–كيث ناش، مرجع سابق، ص 298، وص 300.

وتتمكن من استعمال مختلف وسائل الاعلام والاتصال، وكذا الاطلاع على قيم الآخر (الأوربي) وبالتالي تعمل على تفكيك القيود الاجتماعية التي يفرضها النظام الأبوي، ومن ثم تفتح المجال لنفسها بالدخول في الحياة السياسية سواء على المستوى المحلي أو المركزي؛ وعليه يمكن القول أن جل المشاركات في الحياة السياسية اليوم يتمتعن بمستوى معين من التعليم، تخطت بموجبه القيم التي تحكم سلوكها ضمن النظام الأبوي. فتعليم المرأة هو المدخل الأساسي لتحريرها وتلاشي النظام الأبوي، الا أن هذا الاستنتاج يبقى قاصراً على تفسير السلوك الاجتماعي لشرائح واسعة من المتعلمات اللواتي يبقين يعشن ضمن النظام الأبوي المخفف، كما لا يسمح لهن بالمشاركة في الحياة السياسية. وبناء عليه يمكن القول أن مستوى التعليم يعتبر عامل قوي في تحفيز المرأة على المشارة السياسية في الجزائر، فمنذ أن توسعت فرص التعليم للمرأة حتى بدأت تطرق باب التوظيف ومن ثم مجال الحياة السياسية عبر مستوياتها المختلفة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن: ارتفاع نسبة التمدن، وزيادة مستوى التعليم للمرأة، والانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال، وزيادة فرص الشغل للمرأة، كلها عوامل أدت إلى إحداث تغيرات قيمية في الأسرة الجزائرية وتصدع بموجبها النظام الأبوي وازدادت فرص المشاركة السياسية للمرأة، خصوصاً بعد صدور القوانين الجديدة التي تشجع المرأة على المشاركة السياسية وتمنحها امتيازات خاصة متمثلة في نظام الكوطة الخاص بها؛[1] ولكن رغم كل هذه التغيرات والتحولات في النظام الأبوي إلا أنه بالمقابل لا يزال هذا النظام يفرض واقعه الاجتماعي في أقاليم خاصة، وضمن تيارات اجتماعية معينة، فالمرأة على مستوى الريف، والبدو، وكذا ضواحي المدن فهي تعيش ضمن النظام الأبوي بدرجات مختلفة من التشدد، كما أن التيارات الدينية المتشددة سواء في الريف أو المدينة لا زالت تتصدى للقيم التحديثية للمرأة الجزائرية وإقحامها في المشاركة السياسية، وتعتبر ذلك تغريباً *Westernisation* للسلوك الاجتماعي والديني، وتعمل على التصدي له. **وعليه يمكن القول أن فرص المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية موجودة بقوة القانون ومحدودة في أقاليم معينة بالقيم السوسيو ثقافية التي تحكم الأسرة الجزائرية، والتي تخطتها المرأة في حالات معينة ولازالت تخضع لها في حالات أخرى.** وعليه يبقى السؤال المطروح: **ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟** وهذا ما سيجيب عليه البحث في المحور التالي.

2- واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر: بين الفرص القانونية والاستثمار السياسي:

تتطلب القراءة العلمية لواقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر من خلال الاطلاع على مختلف القوانين التي تحدد وتنظم مشاركتها في الحياة السياسية، قراءة طبيعة المشاركة السياسية وأشكالها ومستوياتها، وتحديد الأهداف السياسية من وراء هذا الاصلاح السياسي الذي يمنح المرأة حصة خاصة في المجالس المنتخبة.

[1] - ج.ج.د.ش، قانون عضوي رقم 12 – 03، مرجع سابق.

1.2- النظام القانوني للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر: ان القراءة في تاريخ الانتخابات الجزائرية تؤكد أن مجمل القوانين لا تتضمن أي نص يحرم المرأة من المشاركة السياسية، سواء فيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات أو فيما يتعلق بالترشح لها، فمثلاً ينص ميثاق البلدية الصادر سنة 1967 والذي ينظم أول انتخابات للمجالس المحلية في تاريخ الجزائر المستقلة، في مادته 39 على:"ان الجزائريين والجزائريات الذين يكملون التاسع عشرة من عمرهم، ويتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ولا تنطبق عليهم أيه حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عليها في المادة 41 أدناه لهم حق التصويت"،[1] فهذه المادة القانونية تبين بوضوح أن النظام السياسي الجزائري وقتذاك لم يكن إقصائي أو متزمتاً، بل كان منفتحاً على النوع الاجتماعي الآخر، ورغم أنه كان يتبنى الايديولوجية الاشتراكية التي تشجع العمال والفلاحين على الانخراط في الحياة السياسية خاصة على المستوى المحلي الا أنه بالمقابل لم يقصي المرأة، كما أن المشرع الجزائري حث فيما بعد على ضرورة تشجيع المرأة للانخراط في المجالس الولائية، وهذا ما نص عليه المشرعفي ديباجة قانون الولاية في قوله: "كما يتعين بالتالي تشجيع واثارة الترشيحات النسائية بشكل تشترك فيه المرأة على الوجه الكامل في بناء البلاد طبقاً لاختياراتنا".[2] ومنه يمكن القول أنه اذا كان ميثاق البلدية لم يتضمن صراحة وجود نص قانوني يمنع المرأة من المشاركة في المجالس البلدية المنتخبة، فميثاق الولاية الصادر سنة 1969 جاء بنص صريح يشجع المرأة على الانخراط بشكل كامل في الحياة السياسية المحلية وممارسة دورها بشكل فعلي في بناء الدولة الوطنية وفق الخيار الاشتراكي؛ والأكثر من ذلك لم يتوقف المشرع الجزائري في فتح المجال السياسي أمام المرأة عند مستوى المحليات، بل تجاوزه الى المستوى المركزي، وهذا من خلال منحها الحق الكامل في الترشح للانتخابات البرلمانية المنظمة سنة 1977، حيث تنص المادة 05 على: "ان كل جزائري وجزائرية يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ويبلغ من العمر (25) سنة كاملة يوم الاقتراع، يكون قابلاً للانتخاب عليه".[3] وعلى اثر هذا تمكنت المرأة من الدخول الى البرلمان وقتذاك، حيث بلغ عدد النساء في البرلمان خلال العهدة الانتخابية 1977 – 1982، ستة (06) نساء، وهو عدد قليل جداً مقارنة بالعدد الكلي للنواب والذي بلغ 273 نائب، وهذا ما جعل نسبة مشاركة المرأة في البرلمان وقتذاك لا تتعدى 02,19%. والامر نفسه بالنسبة للعهدة الانتخابية 1982 – 1987 حيث بلغ عدد النساء في البرلمان خمسة (05) نساء من أصل 285 نائباً،[4] أي بنسبة 01,75% وهي نسبة ضئيلة جداً، الا أنها تبين رمزية انفتاح النظام السياسي على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

فجملة هذه المواد القانونية التي تضمنتها مختلف النصوص والمواثيق التي تأسست على اثرها الجمهورية الجزائرية لم تقصي المرأة من المشاركة في الحياة السياسية،بل أعطتها الحق وشجعتها على الانخراط في المجالس

---

[1]- ج.ج.د.ش، ج.ر، أمر رقم 67 – 24، مؤرخ في 18 يناير 1967، **والمتضمن القانون البلدي**، العدد السادس، المادة 39.

[2]- ج.ج.د.ش، ج.ر، ميثاق الولاية، أمر رقم 69 – 38 المؤرخ في 23 ماي 1969، **يتضمن قانون الولاية**، العدد 44، ص 514.

[3]- ج.ج.د.ش، ج.ر، أمر رقم 76 – 113، المؤرخ في 26 ديسمبر 1976، **يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس**، العدد الثالث، الصادر 09 يناير 1977، المادة 05.

[4]- الارقام مأخوذة من موقع المجلس الشعبي الوطني، اطلع عليه يوم 21 يناير 2019، على الساعة 13:56.
http://www.apn.dz/AR/les-membres-ar/liste-des-anciens-deputes/liste-des-deputes-de-l-assemblee-1982-1977

المنتخبة على مختلف مستوياتها محلياً ومركزياً، وعليه يمكن القول أن أيديولوجية النظام السياسي الجزائري وقتذاك لم تكن تقصي المرأة من الحياة السياسية، بل تعطيها كل الحق في ذلك، الا أن أمر مشاركتها من عدمه يبقى مرهون بالنظام الاجتماعي في حد ذاته، والذي لم يكن يتسامح في الغالب مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقتذاك؛ خاصة وأن المرأة الجزائرية كانت تعيش في تلك المرحلة ويلات الفقر والأمية والمتاعب اليومية والهيمنة الأبوية، فهي لم تتحسن حتى على المستوى الاجتماعي فكيف لها أن تسعى الى المشاركة في الحياة السياسية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الجزائر منذ بناء الدولة الوطنية لم تضع قوانين تقصي المرأة من الحياة السياسية، بل حفزتها على ذلك، واستمر هذا الحال حتى سنة 2012 عندما اختار النظام السياسي الجزائري وضع قوانين تمكّن المرأة من اجتياز العراقيل والعقبات الذكورية في الانخراط في المجالس المنتخبة؛ وهذا بعد أن كانت توضع النساء في ذيل القوائم الانتخابية وبالتالي لا تحصل على فرص الفوز بمقاعد داخل المجالس المنتخبة. وهذا ما دفع المشرع الجزائري الى اشتراط حصة محددة في كل قائمة انتخابية حسب عدد مقاعد الولايات في المجلس الشعبي الوطني، وحسب عدد مقاعد الولاية في المجلس الشعبي الولائي، وحسب عدد سكان البلدية في المجلس الشعبي البلدي؛ والأكثر من ذلك ذهب بعيداً عندما اشترط على أن يكون المقعد الثانيأو الثالث لإمرة مهما كان ترتيبها في القائمة الانتخابية،وهذا ما تبينه المادة 02 من القانون العضوي 12 – 03 فيما يلي:" يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليه:

- **انتخابات المجلس الشعبي الوطني:**
  - 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (05) مقاعد.
  - 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (14) مقاعد.
  - 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (32) مقاعد.
  - 50%بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.
- **انتخابات المجالس الشعبية الولائية:**
  - 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا.
  - 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 الى 55 مقعداً.
- **انتخابات المجالس الشعبية البلدية:**
  - 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن (20.000) عشرونألف نسمة.*

* لقد استثنى المشرع الجزائري البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة من اشتراط كوطة المرأة في القوائم الانتخابية، وهذا نظراً لصعوبة الحصول على نساء لها الرغبة في الانخراط في الحياة السياسية، أو نظراً لأن النظام الاجتماعي المحافظ لا يزال يفرض واقعه في مثل هذه البلديات.

وتذهب المادة الثالثة من نفس القانون الى ان: توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة في المادة 02 أعلاه، وجوباً للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة".[1]

فالمشرع الجزائري من خلال هذا القانون فتح الباب واسعاً أمام المرأة للمشاركة في الحياة السياسية، من خلال انخراطها في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والمركزي، خاصة وأنه حصنها من الاستغلال من طرف قادة الأحزاب،ووضع مادة قانونية تجبر اختيار المرأة في المقعد الثاني أو الثالث مهما كان ترتيبها في القائمة الانتخابية، وعليه فالمرأة محظوظة جداً في ظل هذا النظام القانوني للمشاركة السياسية، وهو ما تجسد واقعياً في انخراط النساء بقوة في المجالس المنتخبة، حيث بلغ عدد النساء في المجلس الشعبي الوطني 146 امرأة من أصل 462 مقعد خلال العهدة الانتخابية التي تلت هذا القانون مباشرة أي من 2012 – 2017، حيث مثلت نسبة 31,6%، أما خلال العهدة الانتخابية 2017 – 2022 وان انخفضت بسبعة وعشرين (27) مقعداً، فتبقى تحتل مكانةً رائدةً مقارنة بالبرلمانات العربية والافريقية وحتى فيما بين الدول الأوروبية، حيث وصل عدد النساء في البرلمان خلال هذه العهدة الى 119 امرأة من أصل 469 مقعد، أي ما بنسبة تقدر بـ 25,76%.[2]

وبناء على ما تم توضيحه قانونياً وواقعياً يمكن القول أن المرأة الجزائرية تمكنت من اجتياز حدود المجال المرسومة لها سلفاً من قبل النظام الاجتماعي، وتمكنت من الدخول الى الحياة السياسية والانخراط بقوة في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والمركزي. واذا كان هذا موجوداً بشكل محدود في مرحلة بناء الدولة الوطنية (الستينات والسبعينات) الا أنه أصبح شاملاً لكل الولايات وأضحت هذه الظاهرة مقبولة اجتماعياً في اطار محدود لدى شرائح اجتماعية معينة (المدن)، مع بقاء رواسب اجتماعية لدى شرائح اجتماعية معينة ترى في هذه المشاركة خروجاً عن المألوف وشكل من أشكال التغريب الاجتماعي والحضاري، لكن على الرغم من هذا الانخراط الواسع للمرأة في المجالس المنتخبة، هل هي تشارك فعلياً في العملية السياسية؟

2.2- طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر: تعبر المشاركة السياسية عن انخراط أفراد المجتمع ضمن منظمات المجتمع المدني من جهة، والانضمام الى الأحزاب السياسية من جهة ثانية، والترشح للمناصب السياسية من جهة ثالثة، والمشاركة في الحراك السياسي من جهة رابعة، وقبول تقلد المناصب السياسية من جهة خامسة، والمشاركة في العملية الانتخابية من جهة سادسة، والتعرض لتدفقات التواصل والاتصال السياسي والفعالية المحلية من جهة سابعة.[3]وعليه فالمشاركة السياسية تبقى مربوطة بطبيعة انفتاح النظام السياسي وديناميكية العملية

---

[1]- ج.ج.د.ش، ج.ر. قانون عضوي رقم 12 – 03 مؤرخ في 12 يناير 2012، **يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، المادتين 02 و03.

[2]- الأرقام مأخوذة من موقع المجلس الدستوري الجزائري، بيان 17 مايو 2017 اطلع عليه يوم 20 – 01 – 2019، على الساعة 09:55. http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/111-2017-02-28-10-40-00/970-8..

[3]- غي هرمت وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، تر: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 347.

السياسية، وكذا النتائج المرجوة من المشاركة السياسية؛ ومن هذا المنطلق يمكن اختبار طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ومقارنتها بالدوافع السياسية للحركة النسوية على ضوء النظرية السياسية الغربية.

فالحركة النسوية منذ نشأتها في أوروبا مع منتصف القرن التاسع عشر كانت تطالب بحقوق اجتماعية مثل الرجال، ثم صعدت من نضالها لتطالب بإلغاء التمييز بين الرجال والنساء، والمساواة بينهم في كافة الحقوق، ومع منتصف القرن العشرين بدأت الحركات النسوية تطالب بضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوليها لمناصب قيادية تمكنها من صنع القرار السياسي الذي ينصف المرأة أو على الأقل يمكّنها من دخولالبرلمانات كي تجابه كل أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا العمل على طرح قوانين تُحسن من وضعها الاجتماعي والاقتصادي؛[1] وبعدها تمكنت المرأة في الدول الغربية من احتلال مواقع سياسية مهمة وصلت الى أعلى المراتب التنفيذية في الدولة بحجم منصب رئيس دولة ورئيس وزراء، ناهيك عن المناصب المتعلقة بالديبلوماسية والاستوزار؛ وعليه يمكن القول أن الحقوق السياسية التي تتمتع بها المرأة اليوم في الدول الغربية جاءت كثمرة لمسيرة طويلة من النضال السياسي، وعلى هذا الأساس هي تلعب اليوم أدواراً مهمة لا تختلف عن الأدوار التي يلعبها السياسيين من الرجال، فهي التي ترسم سياسات الدولة، وتقود السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن وغيرها، وبصفة مختصرة يمكن القول أنها تلعب دوراً بارزاً في دينامية العملية السياسية.

وإذا قمنا بقراءة واقعية للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر على ضوء التجربة الغربية، ينبغي العودة الى الظروف التي جاءت فيها القوانين الخاصة بتحفيز المرأة على الانخراط في الحياة السياسية؛فالقانون 12 – 03 (قانون كوطة المرأة) جاء كمنحة من النظام السياسي ضمن ظروف سياسية اقليمية تعاني من عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار الجزائري التي شهدت انتفاضات شعبية وتتطلب اتخاذ اصلاحات سياسية لمعالجة الوضع الداخلي وكذا ارضاء الاطراف الخارجية المراقبة، خصوصاً الهيئات الأممية، كما أن الساحة السياسية الجزائرية كانت تعاني الفتور والعزوف الكبير لمشاركة الشباب في الحياة السياسية وبالخصوص في العملية الانتخابية؛فهذا القانون جاء لتلميع اصلاحات النظام السياسي في الخارج من جهة، ولزيادة التعبئة السياسية من جهة ثانية، ولرفع نسبة المشاركة الانتخابية من جهة ثالثة، وحتى اذا كانت المرأة قد تمكنت من الدخول الى المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها فهل هذا يعني أنها تشارك فعلاً في دينامية العملية السياسية؟

تعبر العملية السياسية عن محصلة التفاعلات الرسمية وغر الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في اطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة المؤسسات والأبنية القائمة،[2] وهي التي تتشكل على ضوئها استراتيجية النظام السياسي في توجيه السياسة العامة للدولة؛ وعليه يمكن القول أين موقع البرلمانيات الجزائريات من العملية السياسية في الجزائر؟. فالدراسات السياسية المقارنة تؤكد على أن البرلمان الجزائري هو أداة من أدوات النظام السياسي لشرعنة سياساته واستراتيجياته، والسلطة التشريعية بكل هياكلها تخضع بمجملها للسلطة التنفيذية، كما أن المجالس المحلية المنتخبة تدور بالكامل في فلك سلطة والي الولاية الذي يتمتع

[1]-كيث ناش، مرجع سابق، ص 299 وص 304.

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2008، ص 428.

بصلاحيات واسعة وجهاز تنفيذي قوي، ومن هنا يمكن التأكيد على أن المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر لم ترق بعد الى المشاركة السياسية للمرأة في الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية؛ وما التوجه النسوي الجديد للنظام السياسي الجزائري الا صورة من صور ديمقراطية الواجهة، أما مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة بمختلف أشكالها فهي رغبتها في تحسين أحوالها المادية ومكانتها الاجتماعية والتحرر من الهيمنة الأبوية؛ ومن هنا التقت مصالح النظام السياسي الجزائري مع مطالب شريحة واسعة من النساء الجزائريات ليتم الاستثمار فيهن سياسياً في المجالس المنتخبة، وتبقى مسألة مشاركة المرأة في دينامية العملية السياسية مرهونة بواقع اجتماعي وسياسي وثقافي جديد.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن المرأة الجزائرية حققت قفزة نوعية على مستوى المشاركة في الحياة السياسية عبر المجالس المنتخبة محلياً ومركزياً، الا أن هذه المشاركة لا تمنحها القدرة على التأثير في العملية السياسية، وعليه تبقى تخضع للمجال الذي يرسمه لها الذكور السياسيين، وهذا راجع لكون الحقوق السياسية للمرأة جاءت كمنحة من النظام السياسي للاستثمار فيه سياسياً داخلياً وخارجياً بعد حالة التصحر السياسي التي أصابت الساحة السياسية الجزائرية. ولكن مهما كان، لقد تمكنت المرأة من تحقيق مكاسب سياسية تُحسب لها مقارنة بالمرأة العربية باستثناء المرأة في تونس ولبنان؛ كما أنها استطاعت أن تستغل هذه الفرصة السياسية للتخلص من الهيمنة الذكورية وتحسين أحوالها المادية والارتقاء اجتماعياً، رغم أن هذا يبقى مقصوراً على النساء في المدن، مع التأكيد على وجود تحديات سوسيو ثقافية تعترض مشاركتها في هذا المجال.

3.التحديات السوسيو ثقافية وآفاق المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

رغم التغيرات التي فرضتها معطيات العولمة ووسائلها (وسائل الاعلام والاتصال بالخصوص) وثقافتها الاستهلاكية الواسعة، فلا يزال النظام الاجتماعي الجزائري يفرض منطقه على الواقع الاجتماعي، ويغرس القيم ويحدد المعايير ويوجه السلوك الاجتماعي والسياسي لأفراده، وإن كان هذا بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الاقاليم الجغرافية وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية ونسبة تمدنها، وكذا ارتباطاتها العلائقية بالأسر الكبيرة والطوائف التجارية والحرفية، وكذا التيارات الدينية؛ وإن كان هذا يمثل رصيد اجتماعي زاخر يمثل خزان اجتماعي للقيم والمعايير التي تشكل المرجعية الحضارية للمجتمع الجزائري الا أنه لا يقبل السير في الاتجاه السياسي الجديد الذي يشجع انخراط المرأة في الحياة السياسية؛ خاصة وأن المجال السياسي ارتبط تاريخياً في المخيال الجمعي الجزائري بلعبة المصالح والفساد والتلاعب بالآخر والاستغلال واللاالتزام، كما يشير بطريقة مباشرة الى مرحلة عصيبة مرت بها الجزائر حيث ساد الاقتتال البيني مع أفراد المجتمع الواحد، وبالتالي فهو يرمز الى الفتنة؛ وهذه كلها تعطي اشارات وايماءات من طرف الآباء والأهالي على أن المجال السياسي عفن وغير رحب ومشبوه وبالتالي لا تشجع على الانخراط فيه سواء بالنسبة للذكور أو الاناث. ويكفي بالنسبة لهم المشاركة الانتخابية مع التوجه الذي يرسمه القائد (رئيس الدولة) الذي يرمز بشكل أو بآخر الى المرجعيات الجزائرية الكبرى والمتمثلة في الثورة، الاسلام، العروبة، ووحدة الجغرافيا الجزائرية. فهذه كلها تحديات أمام توسيع رقعة المشاركة السياسية على كامل الاقاليم الجزائرية بمدنها وأريافها، الا أن هذا بدوره يتطلب درجة من تحرر المرأة وتخلصها من القيود التي يفرضه النظام الاجتماعي عليها،

وهذا كله يحتاج الى وقت طويل وكذا الى مدى نجاح تجربة النسوة اللائي شركن في الحياة السياسية وكذا درجة الاستغلال الذي تعرضن له.

إن التجربة الجزائرية لمشاركة المرأة في المجال السياسي تؤكد تراجع عدد النساء في البرلمان من 146 الى 119 امرأة، أي فارق 27 امرأة فيما بين العهدتين الانتخابيتين 2012 – 2017/ و2017 – 2022. وهذا التراجع يوحي الى أن المجال السياسي غير رحب وغير مشجع على النشاط فيه، وهذا ما فهمه الذكور الجزائريين منذ فترة لا تقل عن عقدين من الزمن، واذا كانت المرأة قد تمكنت من تخطي التحديات الاجتماعية والأبوية والخروج من المجال المحددلها الا انه يصعب عليها احداث تغيير في المجال السياسي وجعله مشجع للمشاركة الشعبية بصفة عامة ولمشاركة المرأة بصفة خاصة. فالتحدي إذن ليس اجتماعياً فقط، بل هو سياسي أيضاً، والمرأة في هذا المجال هي أداة من أدوات الاستثمار السياسي، لا من أجل تشريع قوانين تنهي بها احتكار الرجال للمجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والرمزي؛ بمعنى أن النساء في البرلمان لا يمكن لهن تشكيل كتلة سياسية مؤثرة على القرار السياسي، بل يبقينينشطن في المجال الذي يرسمه لها الذكور السياسيين كمنحة سياسية، مع التأكيد على تحسين وضعهن الاجتماعي والتحرر من الرواسب الاجتماعية التي تحكم المرأة في النظام الأبوي.

وأمام هذه التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية يمكن القول أن مستقبل مشاركة المرأة في الجزائر يبقى على حاله، بل قد يتراجع مرة بعد أخرى؛ فالنساء الجزائريات اللائي لم يشاركن في الترشح للانتخابات لا يعوزهن المستوى التعليمي، كما لا ينقصهن استعمال وسائل الاتصال الحديثة، والأكثر من ذلك هناك نسبة هائلة منهن موظفات؛ فالإحصائيات تؤكد أن هناك شريحة واسعة من النساء الجزائريات لهن شهادات جامعية، رغم أن القانون الانتخابي لا يشترط أي مستوى تعليمي، كما أن وسائل الاعلام والاتصال الحديثة أصبحت في متناول عدد كبير من الجزائريات، وبالتالي فعدم مشاركتهن في الترشح للانتخابات يعود بالأساس الى النظام الاجتماعي المتحرر نسبياً الذي يمنح المرأة كلياً حق التعليم، ويسمح لها نسبياً بالتوظيف، ويتحفظ على مشاركتها في الحياة السياسية باعتبار النشاط السياسي يتنافى والقيم الاجتماعية التي ينبغي أن تحكم المرأة وتوجه سلوكها. وحتى اذا تخطت المرأة كل القيود الاجتماعية والثقافية،فالمجال السياسي يبقى غير جذاب للمشاركة السياسية، وإن أقبلت عليه المرأة لمرات عديدة فهذا لن يكون الا من باب تحسين أوضاعها الاجتماعية وليس من أجل التأثير في القرار السياسي كما عودتنا عليه الحركة النسوية في أوروبا وأمريكا، وهنا تتلاقى مصالح النظام السياسي مع مطالب هذه الشريحة من النساء.

كما أن هذا الرقم المرتفع من نسبة التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة يعود بالأساس الى الحصة (الكوطة) المفروضة على القوائم الانتخابية، التي تقتضي وبالضرورة وجود 30%على الاقل من النساء في القائمة، وبالتالي اعطائهن نفس الحصة من المقاعد التي تؤدي في النهاية الى حصول نسبة محددة سلفاً من النساء في المجالس المنتخبة؛ وهذا كله دفع بمسؤولي الأحزاب والقوائم الانتخابية الحرة على اللهث وراء جمع الحصة المطلوبة من النساء وادراجها في القوائم الانتخابية دون مراعاة لأي اعتبار كالتمكين السياسي وغيرها، وعلى هذا الأساس تحولت المرأة الجزائرية التي تعاني صعوبات اجتماعية (طلاق، ترمل، بطالة، مهنة عمل صعبة، مكانة اجتماعية

متدنية...الخ) الى سلعة سياسية يتاجر بها السياسيين، وهذا كله يدل على أن هذا القانون لم يرتقي بالمرأة سياسياً، بل عمل على بضعنتها بما ينقص من قيمتها، مع الأخذ دائماً بعين الاعتبار وجود تيار نسوي على أقليته متمكن سياسياً ودخل البرلمان منذ بداية بناء الدولة الوطنية.

وعليه يمكن القول أن هناك نسبة كبيرة من النساء الجزائريات لا يقبلن الدخول في اللعبة الانتخابية نظراً للاعتبارات السوسيو ثقافية من جهة، ولاعتبارات سياسية من جهة ثانية، وحتى اللائي دخلن الى المجالس المحلية سينسحبن تدريجياً من الحياة السياسية نظراً للرفض الاجتماعي لهن أولاً، ولعدم جاذبية المجال السياسي ثانياً، أما على مستوى المجلس الشعبي الوطني فيبقين يشاركن نظراً للتحفيزات الكبيرة التي تتلقاها البرلمانيات مهما كانت التحديات؛ ويبقى بالمقابل التيار الحداثي يشارك بقوة، وكذا تيار الحركة الاسلامية الذي يعد أفراده من المدارس التابعة له كجيل الترجيح مثلاً، كما تبقى النساء اللائي تعاني صعوبات اجتماعية تشارك في العملية الانتخابية لتحسين أحوالهن الاجتماعية.

وصفوة القول هو أن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة يبقى على ما هو عليه اليوم، ولا يوجد أي مؤشرات تدل على وجود اقبال كبير للمرأة تجاه الحياة السياسية، خاصة وأن نسبة مشاركتها في البرلمان انخفض في العهدة الحالية (2022/2017) مقارنة بالعهدة السابقة (2017/2012) التي تلت القانون مباشرة؛ ويؤكد البحث على أن نسبة مشاركة المرأة لا يمكنها أن تصل الى هذا المستوى العالي جداً لولا هذا القانون، الذي فرض وجود منتخبات في المجالس المحلية وفي البرلمان لا يتمتعن بأدنى نسبة من الوعي السياسي والثقافة السياسية، وكذا يجهلن كلياً دينامية العملية السياسية في البلاد، بمعنى أن هذا القانون بفرضه لحصة من النساء في القوائم الانتخابية ومنحها فرصة الفوز في غالب الأحوال، فرض ضمنياً وجود نسبة عالية من التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة؛ كما يؤكد البحث على أن هذا القانون أصبح عائقاً في الكثير من الحالات خصوصاً أمام القوائم الحرة في الترشح نظراً لعدم تمكنها من جمع الحصة المطلوبة من النساء في قائمة الترشح سواء في المجالس المحلية أو في المجلس الشعبي الوطني.

- **خاتمة:**

وفي الأخير يمكن القول أن النظام الاجتماعي الجزائري تأثر بقوة بموجة التحديث التي انطلقت منذ بداية بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، والتي تمثلت بالأساس في توفير متطلبات التعليم في كل المستويات للذكور والاناث، وكذا بعث حركة التصنيع مع بداية المخططات الوطنية سنة 1967 الى غاية اليوم، وكذا العمل على نشر وسائل الاعلام والاتصال بوسائلها المختلفة، وكذا تشجيع الانفتاح الثقافي على الأفكار والقيم الحديثة التي تحرر المرأة من الرواسب التقليدية؛ كل هذه العوامل أحدثت تغيير قيمي للأسرة الجزائرية وبالتالي انعكس ذلك على النظام الاجتماعي الجزائري، والتي تحررت فيه المرأة نسبياً خاصة بعد دخولها الى الجامعة واقتحامها لعالم التوظيف، الا أن هذا لا يعني في كل الحالات زوال النظام الأبوي بما يعني أن المرأة الجزائرية تحررت كلياً من السلطة الأبوية، بل يبقى النظام الاجتماعي الجزائري يعيش ضمن جدلية تقليدي/حديث وفق ما أكده هشام شرابي، فرغم كل

مظاهر العصرنة التي تطبع الحياة الاجتماعية الا أن السلطة الأبوية لا زالت قابعة في النظام الاجتماعي بأشكال متفاوتة من الحدة، وهذا بدوره ينعكس على حرية المرأة بصفة عامة، وحريتها في المشاركة السياسية بصفة خاصة، والنتيجة هي أن التغير الاجتماعي والثقافي الذي حدث في الجزائر منح المرأة حرية اكبر في مجال التعليم، والتوظيف الا أنه يتحفظ على مشاركتها في الحياة السياسية لاعتبارات تعود بالأساس الى النظام الاجتماعي في حالات معينة من جهة، والى طبيعة المجال السياسي من جهة ثانية.

وعليه فالقراءة الرقمية للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر منذ صدور قانون الكوطة سنة 2012 تبين أن نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة مرتفع جداً مقارنة بالدول العربية وحتى بعض الدول الأوروبية، لكن عملياً لا يمكن للمرأة التأثير في القرار السياسي، فالمرأة في البرلمان لا هي قادرة على تشكيل قوة ضغط على صناع القرار، ولا هي متمكنة سياسياً بما يجعلها تشارك في دينامية العملية السياسية، ومن هنا يمكن التأكيد أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة يعود بالأساس الى الحصة النسوية التي فرض القانون وجودها في القوائم الانتخابية ومنحها أولوية خاصة بالفوز، بما جعل النسبة ترتفع الى 31,6%، وهذا كله شكل من أشكال الاستثمار السياسي في المرأة للنظام الجزائري داخلياً وخارجياً.

كما يؤكد البحث على أن هذه الحصة المفروضة من النساء في القوائم الانتخابية تشكل في الكثير من الحالات عائقاً أمام ترشح العديد من القوائم الانتخابية خاصة في الانتخابات المحلية، نظراً لعدم توفرها على النصاب القانوني النسوي؛ ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة مرهون بالتمكين السياسي للمرأة أولاً، وللإصلاح السيا سي ثانياً؛ ففي ظل هذه الأوضاع قد تزيد انخفاض مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي، الا أنالبرلمان يبقى مركز جذب لها لاعتبارات مادية واجتماعية.

وكإجابة على اشكالية الدراسة يمكن القول أن التغير القيمي الذي حدث في الجزائر منذ بداية بناء الدولة الوطنية نتيجة التحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أثر بأشكال متفاوتة في النظام الاجتماعي، بما جعله ينحسر في مناطق محدودة، وعند فئات معينة، وانعكس ذلك ايجابياً على حرية المرأة بصفة عامة، وبالتالي أدى الى ارتفاع نسبة مشاركتها في الحياة السياسية؛ الا أن هذه المشاركة تبقى منحة من النظام السياسي الأبوي بتعبير هشام شرابي، كما أنها تبقى فارغة من الفعالية نظراً لعدم قدرة البرلمانيات الجزائريات على التأثير في القرار السياسي واحداث تغيير ايجابي لوضع المرأة في مختلف المجالات؛ وإذا كان النظام الاجتماعي لا يزال في حالات معينة وبدرجات متفاوتة يرسم ويحدد المجال الذي تسير فيه المرأة، فالنظام السياسي الذي منح حصة خاصة للمرأة في المجالس المنتخبة فهو أيضاً يرسم لها المجال الذي تنشط فيه سياساً، والقاسم المشترك بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي هو الأبوية القابعة في ذهنية الفرد الجزائري، فإذا كانت المرأة الجزائرية في حالات عديدة قد تحررت من أبوية النظام الاجتماعي ودخلت الحياة السياسية، فهي لن تتحرر من أبوية النظام السياسي الذي يرسم لها مجال وحدود النشاط السياسي؛ وعليه يمكن القول أنه ما لم يتحرر النظام الاجتماعي من الأبوية بمختلف أشكالها فلن يتحرر النظام السياسي من السلطوية على اختلاف درجاتها، فأبوية النظام السياسي الجزائري هي في الأخير صورة

مصغرة عن أبوية النظام الاجتماعي رغم مظاهر التحديث والعصرنة، وما المشاركة السياسية للمرأة الا صورة من صور التمظهر الحداثي للنظام السياسي الجزائري وشكل من اشكال ديمقراطية الواجهة والحداثة المزيفة.

4. قائمة المراجع:

- الكتب

1- غدنز أنتوني، **علم الاجتماع**، ط4، تر: فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

2- بورديوبيار، **الهيمنة الذكورية**، تر: سلمان قعفراني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

3- شرابي هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط4، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1999.

4- ـــــــــ، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط3، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984.

5- ناش كيث، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، تر: حيدر حاج اسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

- القواميس والمعاجم:

6- هرمت غي وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، تر: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

7- عبد الواحد الجاسور ناظم، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2008.

- الدوريات:

8- محمد حشماوي، **التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 – 2002**، السياسة في ميزان الفكر النقدي، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 20/19، خريف /شتاء 2004.

- القوانين:

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر، العدد الأول، قانون عضوي رقم 12 – 03، مؤرخ في 12 يناير 2012، **يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة**، المادة 02.

10- ج.ج.د.ش، ج.ر، أمر رقم 67 – 24، مؤرخ في 18 يناير 1977، **والمتضمن القانون البلدي**، العدد السادس، المادة 39.

11- ج.ج.د.ش، ج.ر، ميثاق الولاية، أمر رقم 69 – 38 المؤرخ في 23 ماي 1969، **يتضمن قانون الولاية**، العدد 44.

12- ج.ج.د.ش، ج.ر، أمر رقم 76 – 113، المؤرخ في 26 ديسمبر 1976، **يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس**، العدد الثالث، الصادر 09 يناير 1977، المادة .05

13- ج.ج.د.ش، ج.ر. قانون عضوي رقم 12 – 03 مؤرخ في 12 يناير 2012، **يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، المادتين 02 و03.

– المواقع الاليكترونية:

14- موقع المجلس الشعبي الوطني الجزائري، اطلع عليه يوم 21 يناير 2019، على الساعة 13:56.

http://www.apn.dz/AR/les-membres-ar/liste-des-anciens-deputes/liste-des-deputes-de-l-assemblee-1982-1977

15- موقع المجلس الدستوري الجزائري، بيان 17 مايو2017 . اطلع عليه يوم 20 – 01 – 2019، على الساعة 09:55.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/111-2017-02-28-10-40-00/970-8